الجمـــهـــورية الجـزائرية الديمقـراطية الشـعبيـة

وزارة التعليم العالـــي و البحـــث العلمـي

المركز الجامعي أبي بكر بلقايد بتلمسان

الملحقة الجامعية بمغنية

قسم العلوم التجارية

الموضـوع:

تقرير تربص مكمل لنيل شهادة ليسانس علوم تجارية

تخصص : مالية

آليات الإقراض و مخاطره

دراسة حالة بنك BNA -مغنية-

من إعداد الطالبين:

- بن هدي خالد
- جبار ياسين

تحت إشراف الأستاذ.د:

- شيبي عبد الرحيم

السنة الجامعية 2013-2014

دعـــــــاء

﴿قال رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء

الحمد لله الذي ذل لعزته كل شيء

الحمد لله الذي خضع لملكه كل شيء

تشكرات

قبل كل شيء نشكر الواحد الأحد الذي أعاننا في دراستنا هذه

وزودنا بقوة الإرادة عملا بقوله تعالى

« وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما »

- نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد وخاصة المشرف «الأستاذ .د.شيبي عبد الرحيم » و مدير الملحقة «الأستاذ.د. مختاري زين الدين »اللذان لم يبخلا علينا بشيء.
- كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعائلتينا على مابذلوه من أجلنا في حياتنا وعملنا هذا .
- كما نشكر كل عمال البنك الوطني الجزائري B.N.A وكالة مغنية وعلى رأسهم السيد «رحمان رشيد» كما لا ننسى السيد «رابلي أحمد» اللذان كانا لهما الفضل في إعداد هذا التقرير على أتم وجه .
- وإلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.
- وإلى كل من ساعدنا ولو بإبتسامة صادقة،

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.

إهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف

المرسلين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا»

إلى قرة عيني، أعز ما أملك في هذه الدنيا إلى التي غمرتني بحبها وحنانها،

وتحملت من أجلي الصعاب وكانت مسندي في هذه الحياة،

أمي الحبيبة. إلى الذي منحني من جهده وعنايته إلى من اكتوى

بلسعات الدنيا من أجلنا. إلى نور قلبي أبي أطال الله في عمره.

إلى أعز ما وهبني الله إخوتي وأخواتي:يوسف،نبيلة،هاجر،"حفظهم الله"

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة وخاصة عمي ، علي ، شوقي ، عمر،

إلى جميع الأهل والأقارب. إلى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا أصدقاء.

إلى كل أساتذة وطلبة الملحقة الجامعية "أبي بكر بلقايد مغنية "

وخاصة طلبة السنة الثالثة تخصص مالية.إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي،

وعلى من حمله قلبي ولم تحمله ورقتي إلى كل هؤلاء، أهدي عملي المتواضع.

خالد

إهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى اعز ما املك في هذه الدنيا، إلى التي وهبتني من قلبها ووقتها جما، إلى التي سقتني بحنانها وروتني بعطفها، إلى ريحانة قلبي أمي الحبيبة أطال الله في عمرها إلى الأب الكريم الذي منحني من جهده وعنايته " اسأل الله أن يحفظهما ويجزيهما عني خير الجزاء " تحية ود، احترام، حب، تقدير، وشكر جزيل إلى شموع عائلتي، واعز ما وهبني الله إخوتي وأخواتي "إكرام، محمود، مهدي، مريم" حفظهم الله إلى مرشدي ومعلمي و قدوتي ، الوالد والأب ، الأستاذ الكبير والشيخ الجليل والعلامة النحرير والخطيب المفوه الأستاذ الدكتور عدنان إبراهيم حفظه الله تعالى وسلمه من كل سوء، والذي غرس فينا حب العلم والشغف به و لم يبخل علينا بنصائحه لنصل إلى بر الأمان رغم ضيق وقته ،والذي له مكانة في قلبي لا يعلمها إلا الله تبارك وتعالى . إلى اعز من لقاني به القدر رفيق الدرب والحياة "إبراهيم"، والصديقة الغالية "شيماء" وكل عائلتها الكريمة .

إلى كل الأقارب والأنسباب جميعا دون استثناء ، وكل من حمل لقب "جبار " ، "أبركان " .إلى كل من شجعنا وقدم لنا يد المساعدة لانجاز هذا العمل . إلى كل زملاء الدراسة، وطلبة العلوم التجارية تخصص : مالية، تسيير الموارد البشرية .إلى كل من يحمل لي ذرة حب واحترام في قلبه، وكل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي .إلى كل هؤلاء نهدي عملنا المتواضع.

ياسين

الفهرس

الفهرس

الدعـــــاء

الإهداءات و التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال

مقدمة عامة:.....أ-د

الفصل الأول : مفاهيم أولية حول القروض

مقدمة الفصل:.....01

المبحث 01: عموميات حول القروض.....02

مطلب 01: تعريف القروض البنكية و مصادرها.....02

فرع 01: تعريف القروض البنكية.....02

فرع 02: مصادر القروض البنكية.....03

مطلب 02: خصائص القروض البنكية و أهميتها.....04

فرع 01: خصائص القروض البنكية.....04

فرع 02: دور و أهمية القروض البنكية.....04

مطلب 03: أنواع القروض البنكية.....06

فرع 01: قروض الإستغلال.....06

فرع 02: قروض الإستثمار.....07

المبحث 02: سياسة الإقراض إجراءات منح القروض المخاطر و الضمانات.....08

مطلب 01: مفهوم سياسة الإقراض و إجراءات و معايير منح القروض.....08

فرع 01: تعريف سياسة الإقراض.....08

فرع 02: إجراءات و معايير منح القروض.....09

مطلب 02: مخاطر القروض البنكية.....13

فرع01: تعريف مخاطر القروض.....13

فرع 02: أنواع مخاطر القروض.....14
مطلب 03: الضمانات البنكية.....16
فرع01: تعريف الضمانات البنكية.....16
فرع02: أنواع الضمانات البنكية.....17
خاتمة الفصل : 20
الفصل الثاني:دراسة حالة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة مغنية
مقدمة الفصل :.....21
المبحث01: تقديم البنك الوطني الجزائري.....22
مطلب 01: تعريف بنك (BNA) -مغنية- و الهيكل التنظيمي له.....22
فرع01: تعريف البنك الوطني الجزائري 22
فرع 02: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة مغنية.....22
مطلب 02 :نشاط البنك و أنواع القروض الممنوحة من طرفه.....26
مطلب 03: الشروط اللازمة لمنح قرض إستثماري و المخاطر التي يراعيها البنك..27
فرع01: الشروط والوثائق اللازمة لمنح قرض إستثماري.....27
فرع 02: أنواع المخاطر التي يراعيها وكيفية مجابهتها.....28
المبحث02: دراسة ملف طلب قرض إستثماري.....30
مطلب 01: التقديم العام للمشروع الإستثماري.....30
مطلب 02: الدراسة المالية للمشروع.....31
فرع01: الدراسة قبل التمويل.....32
فرع02: الدراسة بعد التمويل (الدراسة التقديرية):.....36
مطلب03: التقرير النهائي (إتخاذ القرار).....39
خاتمة الفصل:.....40
الخاتمة العامة:.....**41**
قائمة المراجع
قائمة الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح قيمة المساهمة الشخصية و قيمة القرض	31
02	الفاتورة الأولية	32
03	جدول إهتلاك القرض	33
04	جدول تقديري لحسابات النتائج	34
05	جدول الموارد و الإستخدامات التقديري	35
06	جدول إهتلاك القرض	36
07	جدول مخصصات الإهتلاك	36
08	جدول حسابات النتائج	37
09	جدول الموارد و الإستخدامات	38
10	جدول يبين مردودية الأموال الموظفة	38

قائمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	إجراءات منح القرض وتحصيله	11
02	أنواع مخاطر القروض البنكية	16
03	الهيكل التنظيمي لبنك BNA - مغنية -	25

مقدمة

مقدمـــــــــــــة عامـــــة:

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول، و في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الإئتمانية و النقدية.

ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة و كذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية.

والمشاركة الفعالة للجهاز المصرفي في تحقيق انتعاش اقتصادي تطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع كما أنها تعتبر أساس النشاط البنكي و الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.

فرغم الأهمية التي تكتسي البنوك فإنها تتعرض لمخاطر كثيرة عند منحها للقروض مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الموجودة و إعاقة التنمية الاقتصادية.

فالقروض و المخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر و لو كانت ضئيلة هذا ما جعل لزاما على البنوك إيجاد أو وضع سياسات اقتراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل التفادي أو التقليل من هذه المخاطر.

وعلى هذا الأساس و للإحاطة بالموضوع إحاطة وفية و للوصول إلى الغاية النشودة يمكن أن نطرح الاشكالية الجوهرية التالية :

ما هي الميكانيزمات التي يتبعها البنك في منحه لمختلف القروض من أجل التقليل من المخاطر؟

ومن هنا يمكن أن نقسم هذا السؤال الجوهري إلى عد ة أسئلة فرعية نحصرها فيما يلي:

1- ماهي القروض؟ ما هي الإجراءات والمعايير المتبعة لمنحها ؟

2- ما هي أهم ميكانيزمات الإقراض؟

3- ماهي المخاطر التي يواجهها البنك في منحه للقرض؟

وما هي الضمانات التي يشترطها البنك لتغطية هذه المخاطر؟

4- ماهي انواع القروض التي يمنحها بنك " BNA" وماهي الإجراءات المتخذة من طرفه لمنحه قرض استثمار؟.

للإجابة على هذه الأسئلة علينا أن ننطلق من عدة فرضيات مبدئية هي :

- تعتبر البنوك من خلال وظائفها المحرك الرئيسي لعجلة النشاط الإقتصادي ، وذلك من خلال استقبالها الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها إلى أصحاب الإحتياجات.
- يعتمد البنك عند إتخاذه لقرار منح القروض على معايير علمية دقيقة.
- تمنح البنوك قروضا مختلفة من حيث الغرض، الآجال، الضمان وغيرها.
- يمثل خطر عدم التسديد أهم الأخطار التي يتعرض لها البنك عند منحه للقروض وتعتبر الضمانات المقدمة من طرف الزبون ، الوسيلة الضرورية لمواجهة خطر عدم التسديد.
- كثيرا ما يواجه البنك العديد من المخاطر لذلك فإن منح القرض يكون عن طريق إجراءات ودراسات من أجل إتخاذ قرار المنح ، وذلك مرهون بتقديم الضمانات من طرف الزبائن.

أهداف الموضوع:

الهدف الأساسي لدراستنا لهذا الموضوع :هو ابراز :

- التعرف على مختلف أنواع القروض، والتأكيد على ضرورة القيام بدراسة ملف القرض، نظرا لأهميتها.
- توضيح المخاطر الناجمة عن عملية الإقراض وكيفية تغطيتها والحد منها والضمانات التي يطالب بها البنك زبائنه.

أسباب إختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع محل الدراسة كونه يتعلق بالبنوك والتي تعتبر مجال تخصصنا " مالية".

- الموضوع يعالج أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها التي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع .
- إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي تحمل الجديد .

-الحاجة للتعرف على نشاطات البنك ميدانيا لاكتساب التجربة، والمعلومات للاستفادة منها مستقبلا .

- إثراء رصيدنا المعرفي في مجال البنوك الذي سيكون مجال عملنا.

حدود الموضوع:

يتم التركيز في دراستنا هذه على الجانب النظري في فصل واحد يليه فصل ثاني تطبيقي يدرس حالة قرض " BNA" .

أما الحدود المصطلحية فقد قمنا بإستخدام مصطلح بنك بدل مصرف، وكذا مؤسسة بدل منشأة هذا لتداول هذه المصطلحات أكثر في بيئتنا.

المنهج المتبع:

حتى تكون دراستنا ذات طابع منهجي، وتماشيا وما تقتضيه الدراسات من هذا النوع، فقد اعتمدنا في الفصل النظري على المنهج الوصفي للإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض ومختلف المخاطر والضمانات الممنوحة ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي في الدراسة بدرجة كبيرة.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات في إعدادنا لهذه المذكرة.

نذكر منها:

- صعوبة إيجاد مكان التربص.
- قلة البيانات والمعلومات الرسمية من البنك وهذا بحجة سريتها

- بعض الصعوبة في ترجمة الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف البنك باللغة الفرنسة .

الإطار العام للدراسة:

يتكون هذا البحث من فصلين تتقدمهما مقدمة وتليهما خاتمة.

يتناول الفصل الأول: مفاهيم أولية حول القروض وكذا سياسة الإقراض ومعايير منح القروض ، المخاطر والضمانات.

أما الفصل الثاني فهو تطبيقي يخص دراسة حالة بنك " BNA " البنك الوطني الجزائري وينغلق بدراسة تحليلية لملف قرض الإستثمار.

الفصل الأول

مفاهيم أولية حول القروض البنكية

مقدمة:

إن التمويل عن طريق القروض يجعل النشاط الإقتصادي يخضع لتوجيه وتشجيع أكثر بالإضافة إلى القدرة على المراقبة فيما يتعلق بسير المشروع .

وفي هذا الفصل سنتحدث عن القروض البنكية التي هي أساس مذكرتنا وكذا مختلف المخاطر المحفوفة أثناء عملية منح القروض وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يتفرع كل منهما إلى مجموعة من المطالب محاولين الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع.

ففي المبحث الأول سنقوم بدراسة الخطوط العريضة للقروض البنكية والمتمثلة في : مفهوم القروض البنكية ومصادرها وخصائصها وإبراز أهميتها ، وذكر أغلب أنواعها .

أما في المبحث الثاني فسنعمق دراستنا وذلك بالتطرق لمفهوم سياسة الإقراض والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية ، و مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك أثناء قيامه بالعملية الإقراضية ، وكذا الضمانات المفروضة من قبله لمواجهة مختلف هذه المخاطر .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول القروض البنكية

تعتبر القروض مصدر من مصادر التمويل سواء للأفراد أو المؤسسات أو الدولة، ويتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة ويترتب عن عملية الاقتراض أعباء من خلال تسديد القرض وفوائده.

المطلب الأول : تعريف القروض البنكية ومصادرها

سنحاول من خلال هذا المطلب إدراج مختلف التعاريف للقرض وأهم مصادره.

الفرع الأول : تعريف القروض

1. التعريف الأول : القرض هو مصادر يقرضها البنك أو مؤسسة مالية لعون إقتصادي يلتزم بدفع الفوائد مع إرجاع الأصل المقترض . [1]
2. التعريف الثاني: يمكن القول أن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد ، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما،هو الدائن "ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته بمنح أموال " (بصناعة ، نقود...) إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائد.[2]
3. التعريف الثالث : تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.[3]

وبالتالي نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن القرض عملية تسليف أموال لأجال استحقاق متفق عليها قائمة على:

- **عنصر الثقة:** وهي الثقة التي يمنحها الدائن المدين
- **عنصر الزمن:** هناك فاصل زمني لمنح القرض، ووقف استرجاعه وقد تكون هذه المدة القصيرة أو المتوسطة أو طويلة الأجل حسب نوعية القرض.

---

[1] Jean-yves capul,dictionnaire d'économie et de sciences socials,Hatier,nouvelle edition,2009,france,p218.

[2] الطاهر لطرش: " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر،الطبعة الثانية، 2003،ص55.

[3] عبد المطلب عبد الحميد: "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، طبع،نشر، توزيع ، الإسكندرية، ص103.

- **سعر التسديد :** إن تسديد المدين القرض يكون في تاريخ الإستحقاق رغم أن التسديد قد يكون بعد هذا التاريخ وربما يسدد القرض كليا ، أو يسدد من طرف شخص آخر غير مدين.
- **عنصر المخاطرة :** إن احتمال عدم تسديد المدين للقرض في تاريخ الإستحقاق ويبقى قائما مهما كانت الثقة التي يضعها الدائن فيه لذلك يلجأ الأخير إلى طلب ضمانات مقابل منحة القرض .

الفرع الثاني: مصادر القروض[1]

تتمثل فيما يلي :

1. الإيداعات البنكية: منذ ظهور البنوك الخاصة بالإيداع والتخليص ظهرت الإيداعات البنكية التي تمول النشاطات الجارية المصرفية بحيث تشكل وسائل نقدية.
2. الورقة المصرفية: انتقلت الورقة المصرفية من المتحول إلى ورق نقدي غير محول الذي يعتبر نوعا من النقود المصرفية أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة المصرفية وأصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ثم يسدد في أجل الاستحقاق.
3. الحساب البنكي: إن العلاقة بين البنك والزبون تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات ولها قسمين أحدهما للمدفوعات والأخر للمحسوبات وهذا ما يسمى الحساب ، بعد كل عملية تقارب بين الجانب الدائن ومجموع الجانب المدين والفرق بينهما يسمى بالرصيد ويمنك أن يكون الرصيد دائنا أو مدينا.
4. السوق النقدية: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد مقدار القرض الذي يريده وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعار بالقبول أو عدم قبول طلبه وعلى غرار السوق النقدية التي تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط التي يتم تسديدها على خمس سنوات.

---

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص60.

المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية و أهميتها

الفرع الأول : خصائص القرض[1]

لكل قرض خصائص تميزه على باقي القروض الأخرى نحاول أن نوجزها في النقاط التالية:

1- **قيمة القرض** : تتحدد قيمة القرض حسب الجهة التي يوجه إليها إضافة إلى إمكانيات البنك التمويلية مثلا: تكون قيمة القروض الموجهة لتمويل مشروع استثماري حوالي70 % من تكلفة الاستثمار.

2- **مدة القروض:** ويعني وجوب تجانس مدة القرض مع حياة الشيء الممول فمثلا: إذا كان القرض متوسط الأجل فتكون قيمته بين سنتين وخمسة سنوات وهناك تقسيمات أخرى حسب سياسة الإقراض المتبعة من طرف البنك

3- **المعـــدل:** يكون ثابتا طول مدة الإقراض كما يكون متغيرا.

4- **طريقة السداد:** تكون حسب ما يتفق عليه سابقا سواء على شكل دفعات ثابتة أو متغيرة.

5- **الضمانات:** تكون إما عينية أو تقديم أصول عينية مقابل منح القرض كما يمكن أن تكون ضمانات شخصية حيث يكتفي البنك بمعرفة المركز المالي للزبون ويمكن الإقراض أيضا بدون ضمان ويكتفي البنك فيها بوعد المقترضين بالدفع.

الفرع الثاني : دور و أهمية القروض البنكية

يلعب القرض دورا حاسما ومهما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنه يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى أخر، وهو واسطة للتبادل وأداة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.وفيما يلي ندرج أهم الأدوار التي يقوم بها القرض:

- القرض يسهل تراكم رؤوس الأموال.
- تساعد القروض على زيادة الكفاءة إلى استخدام الموارد.

---

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص70.

- القروض تحد من الإستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة ، وتشكل بذلك عنصرا من عناصر الانكماش الإقتصادي.
- القروض تزيد من الدخل القومي وزيادة أرباح المنتجين .
- القضاء على القوى التضخمية ، وواضح أن مدي فعالية القروض في محاربة التضخم تتوقف قدرتها على امتصاصها ، الزيادة في القدرة الشرائية التي كانت ستخصص للإستهلاكات.
- محاربة البطالة في اتجاه دعم القدرة الشرائية ورفع الطلب الفعلي.
- القرض يسمح باستعمال أفضل لرؤوس الأموال.

بالإضافة إلى ذلك فإن القروض تلعب دورا هاما وخاصة الأجنبية منهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك أن البلاد المختلفة بحاجة إلى استيراد مستلزمات التنمية من الخارج وهو ما يجعلها في حاجة إلى عملات أجنبية.[1]

ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى أهمية الفوائد والعملات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم فوري ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء ، وتعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول " كمية وسائل الدفع " وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ، ورفع أجور العملاء اللازمين لعملية الإنتاج ، وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها ، كما تساعد القروض الوسطاء تجار التجزئة في الحصول على السلع وتجزئتها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي يخدمه فتعمل

[1] رفقة المحجوب المالية العامة ، دار النهضة العربية 1997، ص 487 .

القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.[1]

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية

إن تعدد العمليات المصرفية وتعقدها أدى إلى ظهور العديد من القروض تجلت في نوعين أساسيين هما :

الفرع الأول : قروض الإستغلال

هذه القروض جلها قصيرة الأجل تمنح بغرض تمويل دورة الإنتاج وتغطية التكاليف وتمويل النشاطات الموسمية وهي أكثر القروض استعمالا،وتشمل هذه القروض ما يلي :

أ. **الخصم :** هو قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل تاريخ الإستحقاق ، ومحل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ ، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار إن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.[2]

ب. **إعتمادات الصندوق :** هي قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات ، ويتم اللجوء إلى هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال أو تسديده لفواتير حان أجلها.[3]

ج. **إعتمادات القبول :** هو اعتماد يقدم فيه البنك وثيقة ضمان وليس قرضا ماليا إلى عميله وذلك لتمكينه من الحصول على الأموال التي يحتاجها من جهات أخرى ويتم ذلك بان يقوم العميل بسحب كمبيالة على البنك حيث يوقعها هذا الأخير بقبوله.

د. **الإعتمادات المستندية:** هو تقنية لتسوية العقود التجارية الخارجية حيث تتخذ الإعتمادات المستندية شكل وثيقة مصرفية يرسلها البنك بناء على طلب زبونه إلى بنك آخر في الخارج وهو يتبع مباشرة عقد البيع بين الزبون أي المستورد والبائع أي المصدر لان مجال استعمال هذا النوع من الاعتماد هو التجارة الخارجية ويهدف إلى

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،ص 104-105.

[2] الطاهر لطرش ، "تقنيات البنوك " ،مرجع سبق ذكره ، ص 66.

[3] الطاهر لطرش ، "تقنيات البنوك " ،مرجع سبق ذكره ، ص 58.

تسديد ثمن الصفقة بتعهد من البنك الذي تعتبر وسيطا بين طرفيها ولهذا الاعتماد أنواع منها: [1]

- ✓ اعتماد مستندي قابل للنقض (الإلغاء).
- ✓ اعتماد مستندي غير قابل للنقض.
- ✓ اعتماد مستندي مثبت.
- ✓ اعتماد مستندي قابل للتحويل.
- ✓ اعتماد مستندي قابل للتجزئة.

الفرع الثاني : قروض الإستثمار

هي قروض متوسطة أو طويلة الأجل وتقدم مخاطر أعلى مقارنة بالقروض قصيرة الأجل ، وهي موجهة لتمويل الاستثمارات والتجهيزات ذات الإستهلاك الطويل كبناء المنشآت ، شراء الآلات والعتاد الثقيل ...الخ وتتمثل هذه القروض في :[2]

أ. **القروض متوسطة الأجل :** توجه لتمويل الإستثمارت التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة ... ونظرا لطول هذه المدة ، فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض. وتتخذ هذه القروض شكلين هما :[3]

- ✓ **القروض المباشرة :** هي قروض مثبتة لا يتكفل البنك المركزي بإعادة خصمها وعلى البنك مواجهة خطورة عدم التسديد وهي موجهة لتمويل وسائل إنتاج لمؤسسة إنتاجية تزيد فيها مدة القرض عن سنة ونصف ولا تتعدى خمس سنوات وتتعلق بمشاريع البناء المعدات وآلات البناء وعمليات التركيب .

---

(1) Mansouri Mansour,"Systéme et pratiques bancaires en algérie",Edition Houma,algérie,2006,p169.
(2) Mansouri Mansour,"Systéme et pratiques bancaires en algérie",IBIS,168.
(3) الطاهر لطرش ، "تقنيات البنوك " ،مرجع سبق ذكره ، ص 74-75.

- ✓ **القروض غير المباشرة:** هي قروض غير مثبتة والبنك يستطيع استرجاع مبلغ القرض من البنك المركزي عن طريق إعادة الخصم وهي موجهة لعمليات التجارة الخارجية المضمونة من طرف الدولة والتي تقل عن سنتين.

ب. **قروض طويلة الأجل :** تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن إن تعبئها لوحدها ، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد ، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات ، تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات كالحصول على عقارات (أراضي ، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية...) .

ج. **قروض الإيجار والتأجير :** هي تقنية جديدة لتمويل الاستثمارات ، فهي تمس المباني والمنشات المختلفة كالتجهيزات والمعدات وتعرف بأنها عقد إيجار بين الزبون والمؤسسات المالية المتخصصة .

على أن تقوم هذه الأخيرة بتوفير جميع الأصول المرغوب فيها ووضعها تحت تصرف الزبون مقابل سعر إيجار محدد من طرف المؤسسة المالية ،ومدة هذه القروض تتناسب مع مدة إهتلاك الأصول المحولة من طرف هذه المؤسسات المالية المتخصصة .

وبعد انتهاء هذه المدة يكون للمستأجر ثلاثة خيارات :[1]

- ✓ التأجير.
- ✓ الامتناع عن التأجير لهذا الأصل ووضع نهاية العقد .
- ✓ تحديد عقد الإيجار مع انخفاض في السعر.

المبحث الثاني : آليات الإقراض المخاطر و الضمانات

المطلب الأول : مفهوم سياية الإقراض و إجراءات و معايير منح القروض

الفرع الأول : تعريف سياسة الإقراض

[1] شاكر قزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ن الجزائر ، 2000 ، ص 106-107

تعرف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تعدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة ، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[1]

الفرع الثاني : إجراءات ومعايير منح القروض

لعل التحاليل السابقة تمكننا من تطور إجراءات ومعايير منح القروض وتتجلى فيما يلي:

1) إجراءات منح القرض وتحصيله:[2]

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في سبع خطوات رئيسية وهي:

الفحص الأولي لطلب القرض ، والتحليل الائتماني للقرض ، والتفاوض مع الزبون ، واتخاذ القرار وصرف القرض ، ومتابعة القرض ، وتحصيل القرض ، وذلك ما يمكن أن نتطرق إليه باختصار.

1.1. الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب الزبون لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك أو خاصة من حيث غرض القرض وآجل الاستحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية فحص المبدئي لطلب القرض الانطباعات التي يعكسها لقاء الزبون مع المسؤولين في البنك والتي تبرر شخصيته وقدراته بوجه عام ، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيارة المؤسسة , وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالإستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للزبون حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه .

2.1.التحليل الائتماني للقرض: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات الزبون ائتمانية من حيث شخصية وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك ، ومدى ملائمة رأس المال من خلال

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سبق ذكره، ص118.

(2) محمد صالح الحناوي:" المؤسسات المالية " البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص 280-281.

التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3.1.التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الإئتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات، التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالزبون ، يمكن تحديد مقدار القرض ، والغرض الذي يستخدم فيه ، وكيفية صرفه ، وطريقة سداده ومصادر السداد ، والضمانات المطلوبة ، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة ويتم الإنفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و الزبون للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4.1. اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة المفاوضات إما بقبول الزبون التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة الاقتراض ، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي ، وصف القرض والغرض منه ، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته ، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها ، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية ، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5.1. صرف القرض: يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض ، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات و الإلتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6.1. متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الإطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحدد وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد , أو تجديد القرض لفترة أخرى .

7.1. تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه ، وذلك إذا لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل لسداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

و الشكل الموالي يوضح لنا إجراءات منح القرض و تحصيله :

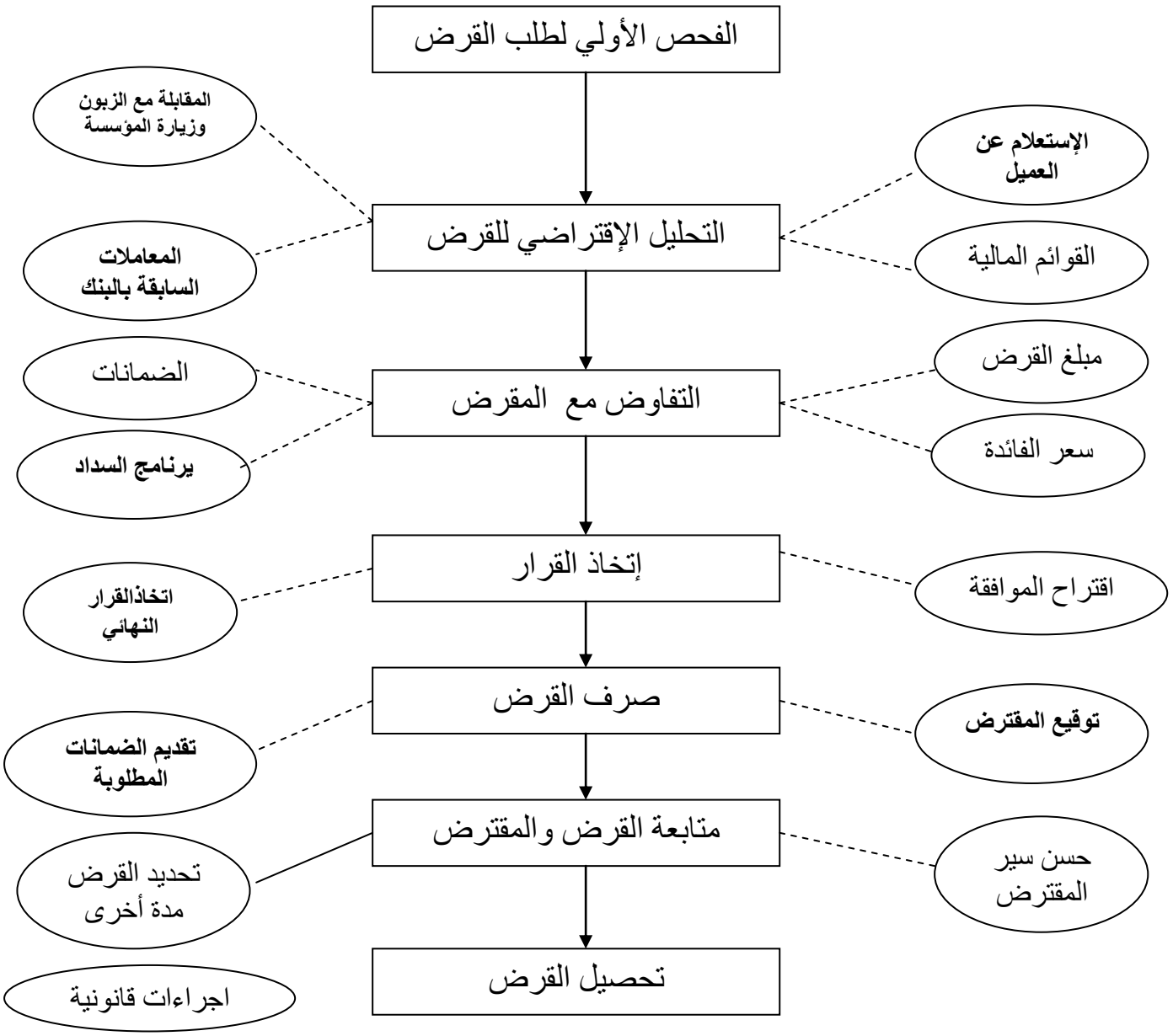

الشكل رقم 1 : إجراءات منح القرض و تحصيله

المصدر : محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 281.

2) **معايير منح القرض :**[1]

تعتبر عملية منح القرض من أهم وأخطر ما يقوم به البنك من أعمال وقبول المخاطرة الإقتراضية يعتبر من أهم وظائف البنوك، والتي يجب أن يعني بدراستها وتقيمها وتستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته وشروطه وهي:

1.2.شخصية الزبون: وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده ورغبته في الوفاء بإلتزاماته وتعتبر شخصية الزبون من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد الزبون لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها، والموردين الذين يقومون بالتوريد إليها ونشرة الغرفة التجارية التي تصدرها شهريا منظمة اسماء التجار الذين أجريت ضدهم بروتستو عدم الدفع ، وشهادة من المحكمة التجارية التي يقع نشاط الزبون في دائرتها تثبت عدم توقيع بروتستات عليه خلال العام بالإضافة إلى مكانة الزبون ومركزه الأدبى في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية .

2.2.المقدرة على الدفع: وتعني دراسة قدرة الزبون على مباشرة أعماله وإدارته بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له وبالتالي سداد الديون في مواعيدها ويعتبر هذا العامل من أهم الأعمال النفسية للباحث الإئتماني والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة الزبون على الدفع ويمكن قياس كفاءة الزبون الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ، ومدى مقدرته في المحافظة على رأس المال.

3.2.رأس المال أو المركز المالي: يجب تمتع الزبون برأس مال مناسب لإمكانية استيراد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم لأن عدم تمتع الزبون بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية ، وقد يؤدي به إلى الإفلاس وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للزبون للتأكد من سلامة مركزه المالي ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للزبون نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة حقوق

---

[1] محمد صالح الحناوي : مرجع سبق ذكره ، ص ص 272-273.

الملكية إلى الأصول الثابتة ، ونسبة التداول ، ونسبة السيولة ، وعائد الإستثمار ومعدل دوران الأصول الثابتة.

4.2.الضمانات: يؤخذ الضمان من الزبون سواء عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات الزبون الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك ، وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة فمثلا قد يطلب البنك ضمانا من المقترض لعدم توافر رأس مال كافي لديه ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمان ذاته.

5.2.الظروف العامة: قد يتمتع الزبون بخصائص حسنة وسمعة طيبة ومقدرة على الدفع عالية، بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي ، ولكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح القرض، وذلك لأن التلقيات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح القرض وربما تكون سببا في تغيير مقدرة الزبون على الوفاء بلإلتزاماته لذلك يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز الزبون منها وقت طلب الاقتراض ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية على المنتجات وأسعارها... إلخ

بالإضافة إلى العوامل السابقة فهناك العامل السادس وهو الحاسة الإقتراضية والتي تحكم على المعايير الخمسة السابقة لأنه هو الذي يقرر منح القرض مع عدمه.

المطلب الثاني : مخاطر القروض البنكية

إن منح القروض يعني منح الثقة غير إن هذه الثقة معرضة للانحلال والتلاشي مهما كانت درجتها وذلك لأن بعض العملاء لا يقومون بالتسديد في الوقت المتفق عليه أو الامتناع كليا مما يعرض البنك إلى مخاطر متعددة.

الفرع الأول : مفهوم مخاطر القروض البنكية [1]

[1] بختاوي زهراء،تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف في منح القروض البنكية مع دراسة حالة BDL مغنية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص الأساليب الكمية في إتخاذ القرار ، المركز الجامعي أبي بكر بلقايد بتلمسان 2011-2012، ص 35.

تعرف مخاطر البنوك على أنها الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على التسديد ما يدين به كاملا أو في الوقت المحدد ، كما يمكن تعريفها على أنها : عدم إمكانية التقدير المطلق لتلقي الأرباح الموجودة والمتوقعة من توظيف الأموال ، ومن أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك نجد : مخاطر مالية تمس اختلال التوازن المالي واقتصادية نتيجة ظهور قوانين جديدة قد تؤدي إلى حدوث انقطاع جزئي أو كلي للسوق الذي يتعامل فيه البنك.

الفرع الثاني : أنواع مخاطر القروض البنكية [1]

تختلف أنواع مخاطر القروض البنكية باختلاف أنواع القروض الممنوحة ويمكن التمييز بين المخاطر الخاصة والعامة إضافة إلى مخاطر أخرى.

أولا: المخاطر الخاصة

هي مخاطر تتعلق بالزبون نفسه ويؤثر على قدرته على التسديد وتتمثل في :

- **خطر التجميد :** إن التأخير في دفع المبلغ المقترض يؤدي إلى تجميد الأموال وهو ما يؤثر بطريقة مباشرة على توازن الخزينة ويجعل البنك في وضع حرج .
- **خطر عدم التسديد:** يعتبر خطر عدم التسديد أو خطر عدم القدرة على الوفاء من أكثر المخاطر الجسمية التي يتعرض لها البنك، حيث لا يستطيع هذا الأخير استرجاع الأموال المقترضة فيصبح عاجزا عن دفع أموال المودعين، ويندرج تحت هذا الخطر عدة مخاطر منها :
  - **مخاطر مالية:** وتخص مدى قدرة المدين على سداد الدين من خلال دراسة الوضعية المالية (دراسة الوثائق المالية والمحاسبية).
  - **مخاطر متعلقة بعملية الائتمان:** تتعلق بطبيعة الائتمان من حيث المدة والقيمة.
  - **الخطر التقني والبشري**
  - **الخطر القانوني**

[1] بختاوي زهراء ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

ثانيا : المخاطر العامة

نقصد بالمخاطر العامة المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة ونوع المنشاة المقترضة ومنها :

- **مخاطر سعر الفائدة :** إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى قلة إقبال العملاء على القروض لان التكلفة عليهم سوف تكون مرتفعة وقد تكون أعلى من الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض لدى البنك مما يؤثر على أرباحه وكذلك فانه إذا ارتبط البنك بسعر فائدة ثابت على الوديعة لمدة سنة مثلا وحدث أن انخفضت أسعار الفوائد على القروض خلال السنة فان نتائجه المالية قد تتأثر.
- **مخاطر التضخم:** تعرف بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية فإذا ما تم الاتفاق بين البنك والعميل على الحصول على القرض وحدثت موجة من التضخم ترتب على ذلك انخفاض في القدرة الشرائية لأصل القرض وفوائده وبالتالي إلحاق الضرر بالبنك.
- **مخاطر السوق:** تتعلق باحتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي والسياسي للدولة ذاتها أو ترتبط معها بعلاقة متينة.
- **مخاطر الدورات التجارية :** هي الموجات التي تصيب الاقتصاد الوطني كالكساد وما يترتب عليه من آثار على نشاط المؤسسة.

و الشكل التالي يوضح لنا التقسيمات المذكورة سابقا:

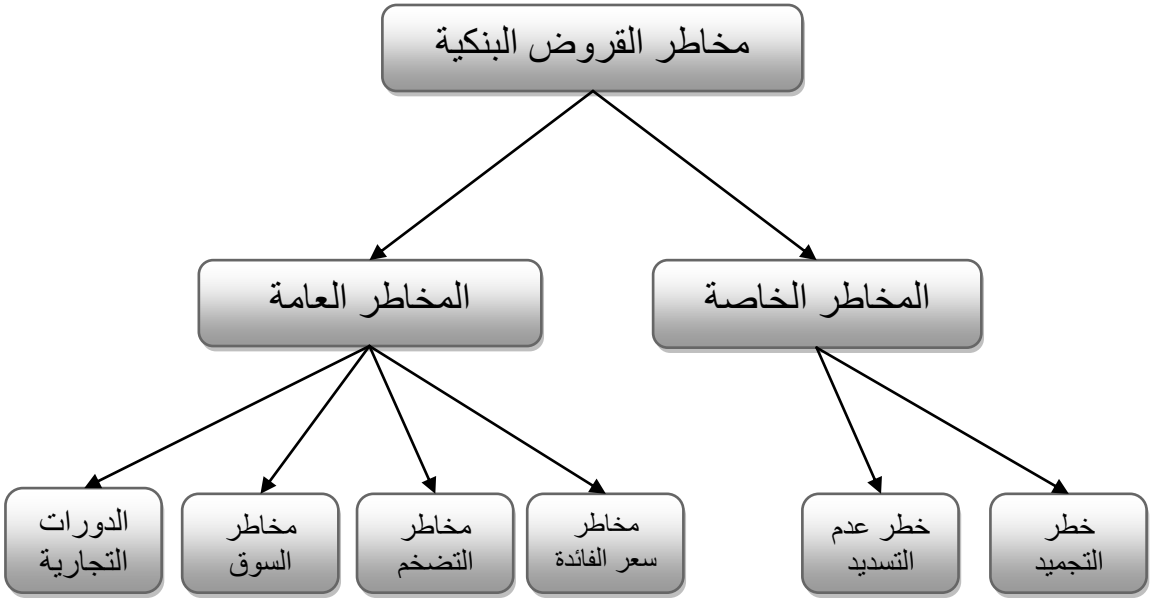

الشكل رقم 2 : أنواع مخاطر القروض البنكية.

المصدر : من إعداد الطالبين.

المطلب الثالث: الضمانات البنكية

يتحمل البنك عدة مخاطر عند منحه قروضا لزبائنه ، لهذا يعتبر البنك قدرة زبونه غير كافية للتقليل من الخطر، ولهذا يقوم بفرض ضمانات موضوعية لصالحه من أجل تفادي الأخطار المتوقعة بالإضافة إلى أنها أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية.

الفرع الأول : تعريف الضمانات

هناك عدة تعاريف للضمانات منها:

التعريف 1 : الضمان في مفهومه القانوني هو وجود أفضلية أو أولوية للدائن عن حق عيني أو نقدي لتسديد الدين ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازا خاصا عن باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان.[1]

[1] عبد المعطي رضا أشد، محفوظ أحمد جودة" إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر،عمان،1999،ص64.

التعريف 2 : كما يمكن تعريف الضمان بأنه تعهد من البنك بأن يسدد المستفيد عند أول مطالبة بالمبلغ له بشرط أن تتم المطالبة خلال مدة سريان الضمان وفي حدود المبلغ المصدر به ، وفي نفس الغرض المصدر من أجله ، ولإسقاط حق المستفيد في الرجوع على البنك بالمبلغ المطالب به .[1]

الفرع الثاني: أنواع الضمانات البنكية

وتنقسم الضمانات إلى ضمانات شخصية وأخرى حقيقية

1-الضمانات الشخصية:[2] LES GARANTIES PERSONNELLES

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم بها لأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضمان وفي إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية.

- ✓ **الكفالـــــة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذ لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطى لها اهتماما أكبر ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح. وينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للإلتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية:

- ➢ موضوع الضمان
- ➢ مدة الضمان
- ➢ الشخص المدين (الشخص المكفول)
- ➢ أهمية وحدود الإلتزام

---

[1] زياد رمضان.محفوظ جودة:" الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ، .دار وائل للنشر،.الأردن،الطبعة الثانية ، 1996 ،ص102.

[2] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص166.

- ✓ **الضمان الاحتياطي:** يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

2-**الضمانات الحقيقية:**[1] LES GARANTIES RÉELLES

تسمى أيضا بالضمانات العينية لأنها لا تنص على الشيء المادي ذو القيمة الحقيقية المقدمة للضمان.

ويرتكز هذا النوع من الضمانات على الأصول أي الممتلكات والتي تكمن في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات ويصعب تحديدها والتي يقدمها المقترض للبنك كرهن لضمان حالة عدم تسديد دينه في الوقت المحدد مقابل القرض الممنوح.

يجب أن يحرر عقد الضمان على ورقة رسمية تبين فيها الضمانات وقيمتها ونوع القرض الذي قدم مقابله، ولهذا يكون البنك هو المسؤول بالحفاظ على الأصول المرهونة التي تكون تحت تصرفه، ولهذا يمكن له الشروع في بيع الممتلكات إذ تبين عجز المدين عن الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقاتها.

وهذا ما يسمى بالرهن، وعادة ما يشرع في البيع خلال خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ المدين، ومن بين هذه الضمانات نجد:

1.2. الرهن الحيازي: (رهن رأس المال المنقول)NANTISSEMENT

الرهن الحيازي هو مجرد عقد يقدم بموجبه الدائن عقارا ليضمن الوفاء بدينه وذلك ما يسمى "بعقد رهن الحيازة العقاري" ويبدو أن رهن الحيازة هو عبارة عن تأمين عيني يسمح للدائن أن يتملك عقار المدين ويحصل على الفوائد إلى غاية انقضاء الدين والرهون الحيازية مختلفة ومتنوعة مثل الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، الرهن الحيازي للمحل التجاري

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص168.

1.1.2. رهن المحل التجاري: يتمثل في رهن المؤسسة لأحد عناصر محلها التجاري كعنوان المحل أو شهرته أو الاسم التجاري أو براءة الاختراع.

2.1.2. رهن المعدات والأدوات: يسمح للبنك أن يأخذ المعدات موضوع الرهن كضمان له عن طريق إجراء خاص هو الإعلان في السجل التجاري لمدة شهرين ابتداء من التسليم ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ويجب على البنك أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية لسلامة هذه الأخيرة وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغيير (تغيير الأسعار).

2.2 الرهن العقاري: APOTHÈQUE

يعتبر الرهن العقاري من أهم ومن أحسن الضمانات بالنسبة للبنك ، هذا البنك لا يجرد صاحبه من الملكية كما هو الحال في الرهن الحيازي ، ويعرف الرهن العقاري على أنه عقد يكتسب بموجب الدائن حقا عينيا على العقار لوفاء دينه ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار من أي شخص كان متقدما في ذلك على الدائنين التالين في المرتبة .

خاتمة الفصل:

لقد ركزنا في الفصل الأول على القروض البنكية ، فتطرقنا بداية إلى تعريف القروض البنكية بيت قصيد مذكرتنا - وتحديد أهميتها وكذا أنواعها المختلفة .

أما في الأخير فتعرضنا لمفهوم سياسة الإقراض والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض، كما توقفنا عند أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك ولكن من المسلم به أن البنك مهما اتخذ من وسائل وقائية إلا أن الخطر يبقى قائما حتى ولو عزز طلب القرض بضمانات وبدراسة تحليلية لملف العميل.

وحتى نقوم بإثراء دراستنا في هذا المجال سنقوم في الفصل الموالي بدراسة حالة تطبيقية والمقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية ، وذلك قصد تجسيد كل ما درسناه على أرض الواقع، أي مقارنتها مع نماذج حقيقية .

الفصل الثاني

دراسة حالة تطبيقية لقرض إستثماري بنك BNA -مغنية-

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية ، و الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بمجال التمويل البنكي ، كان لابد من إجراء دراسة تطبيقية من أجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي . و الهدف من هذه الدراسة هو إيضاح الدور الذي يلعبه البنك في منح القروض و السياسة التي ينتهجها في تسيير هذه العملية.

عموما، سيستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة المنجزة. في المبحث الأول ، سيتم تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية ، والهيكل التنظيمي له ، و نشاطات و أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك ، وكذا أنواع المخاطر التي يراعيها البنك الوطني الجزائري عند دراسة ملفات القروض . بعد ذلك ، سيستعرض المبحث ثاني دراسة ملف قرض إستثماري .

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول :تعريف البنك الوطني الجزائري (BNA)

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري (BNA)

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر 178/66 الصادر في 1966/06/13 و يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري.

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم (SOCIETE PAR ACTIONS) ، تم إنشاؤها بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بالجزائر العاصمة في 1966/06/13 .

و قد توسع البنك كثيرا و اتسعت فروعه، حيث تم تأسيس وكالة بمدينة مغنية عام 1972.

عند تأسيسها كان رأسمال وكالة البنك الوطني الجزائري لمدينة مغنية يقدر بثمانية ملايير دينار جزائري (8.000.000.000 دج) ، و مع توسع نشاطه ارتفع رأس ماله ليبلغ حاليا واحد و أربعين مليار و ستة مائة مليون دينار (41.600.000.000 دج)، أي ارتفع بقيمة 33.6 مليار دينار جزائري منذ تاريخ تأسيسه إلى سنة 2010 .

أما عدد العاملين بوكالة مغنية، فيقدر بعشرين (20) شخصا: خمسة (05) إطارات (cadres)، سبعة (07) تقنيين (maîtrises)، خمسة (05) منفذين (exécution)، وثلاثة (03) أعوان (personne para bancaire). يتوزع هؤلاء العمال على (5) مصالح وهي : مصلحة الصندوق (Opération de caisse)، مصلحة التجارة الخارجية (Opération de commerce extérieur)، مصلحة القروض (Etudes et analyses des Risques)، المصلحة الإدارية (Secrétariat engagements)، مصلحة النزاعات (Animation commercial)، بالإضافة إلى المصلحة المديرية و السكرتارية العامة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري المتواجدة بمغنية

تتواجد بالبنك الوطني الجزائري المصالح التالية:

1. **مصلحة الصندوق : (Opérations de CAISSE) :**

تنقسم هذه المصلحة الى مصالح فرعية تؤدي خدمات منها :

- عمليات المقاصة COMPENSATION.

- التحصيلات بأنواعها عمليات السحب و الدفع .
- عمليات المحفضة PORTEFEUILLE
- قطاع التسديدات و قطاع الأوراق التجارية

2. مصلحة التجارة الخارجية: (Opération de commerce extérieur)

من بين المهام الرئيسية التي تدخل في هذه المصلحة هي:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة
- التحصيلات بالعملة الصعبة
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير ، الإستيراد).

3. مصلحة القروض : (Etudes et analyses des Risques)

تعمل هذه المصلحة على ما يلي :

- تكوين ملفات القروض (قروض متوسطة الأجل CMT تسهيلات على الصندوق ، قروض بإمضاء)
- دراسة ملفات القروض ، إعطاء الموافقة المبدئية.
- دراسة المخاطر.

4. المصلحة الإدارية : (Secrétariat engagements)

تعمل هذه المصلحة على متابعة كل العمليات التالية وغيرها من المهام الأساسية فهي القلب النابض لأي بنك:

- تسيير الموارد البشرية (غيابات ، توظيف،...).
- تصريحات جبائية .
- كل ما يتعلق بأمن البنك.
- دراسة ميزانية البنك و إعطاء الصور المستقبلية له.

5. مصلحة النازعات: (Animation commercial)

أول مصلحة يلجأ إليها الزبون لفتح حساب جاري هي مصلحة المنازعات ، حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة الزبون ومعرفة وضعيته الماضية والحالية من أجل مواجهة و تفادي المخاطر وذلك عن طريق:

- تلقي المعلومات من المراسلات التي تأتي من الخارج : الخزينة ، الضرائب وحالات أخرى.
- تجميد الحساب بالبنك نفسه أو ببنوك أخرى.
- تتبع وضعية الحساب الجاري للزبون بالبنوك الأخرى وكيفية تسيير القروض كما تظهر أهمية ودور هذه المصلحة خاصة في منح القروض حيث أن أي زبون لم يسدد الدين المتفق عليه تحال القضية الى قسم المنازعات وتتبع الاجراءات الآتية:
- طلب البنك من الزبون إلى حل الموضوع بطريقة ودية (التفاهم) .
- ترسل إليه رسالة مضمنة، تنتظر المصلحة مدة أسبوع.
- تقوم المصلحة بإرسال إنذار ثاني للعميل.
- إذا لم يحضر تحال القضية الى محضر قضائي والذي بدوره يرسل له إنذار أخير بالدفع لمدة 20 يوم إذا لم يمتثل يكتب عليه تقرير عدم الدفع و الإمتثال .
- ترسل عارضة لرئيس المحكمة حيث يقوم بحجز تنفيذي على أموال العميل المرهونة بعد إمضاء رئيس المحكمة، تقدم لمحضر قضائي حتى يتم تنفيذ الحجز ثم بيع

الضمانات، و الشكل الموالي ترتيب المصالح السابق ذكرها و الموجودة في البنك الوطني الجزائري فرع مغنية.

يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري الموجودة في مدينة مغنية و التي تصنف ضمن المجموعة "ب"[1]

[1] حيث البنوك تصنف وكالاتها إلى ثلاثة أصناف "أ" ، "ب" ، "ج" ، معتمدة في ذلك على حجم المؤسسة ، رقم أعمالها (ca) ، نشاطاتها المختلفة.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي بوكالة البنك الوطني الجزائري لمدينة مغنية

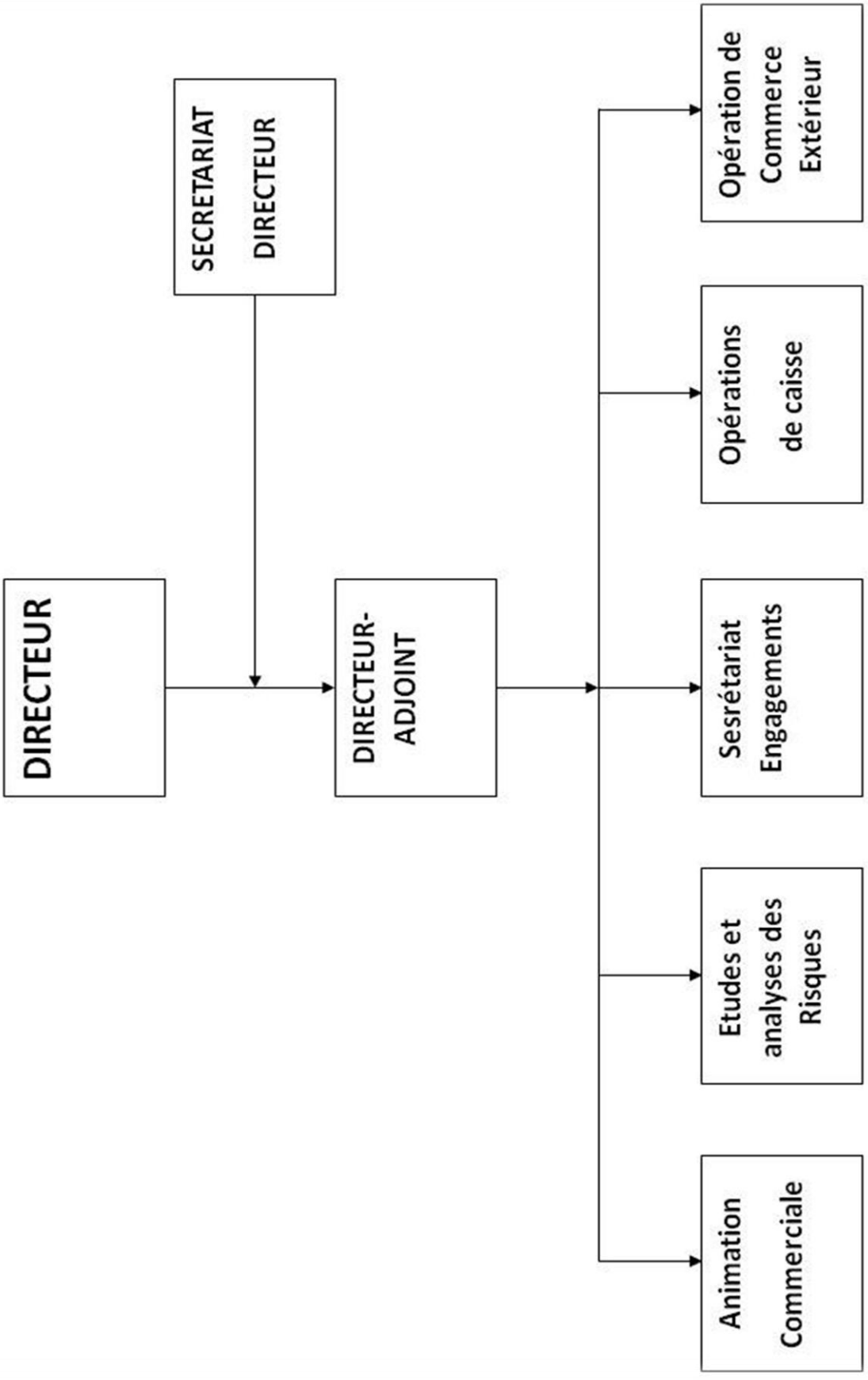

المصدر : وثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري-مغنية-

المطلب الثاني: نشاط البنك وأنواع القروض الممنوحة من طرفه.

يقوم البنك الوطني الجزائري بجميع فروعه بمجموعة من النشاطات المختلفة، وسنقوم بذكر مهام و نشاط فروع البنك الوطني الجزائري بمغنية و المتمثلة في:

1. **إستقبال الودائع :** يستقبل البنك الوطني الجزائري الودائع بجميع أنواعه : الودائع تحت الطلب،الودائع لأجل ، الودائع الإدخارية و الودائع الإئتمانية.
2. **القيام بمختلف عمليات الدفع :** يقوم البنك كذلك بعمليات الدفع و التي تتم عن طريق : سند الأمر (Billet A Ordre) ، الكمبيالة (Lettre De Change)، سند الرهن) (Le Warrant، سند الصندوق ، الشيك و النقود.
3. **منح قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستغلال :** يمنح البنك كذلك قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستغلال أي تمويل الصنف 3 و 4 من ميزانية المؤسسة الطالبة للقرض ، أي تمويل نشاطها الإنتاجي ، و هي قروض قصيرة الأجل (من يوم إلى 18 شهر) ومعدلات خصم تحدد وفق مدة القرض فكلما كانت المدة قصيرة كان المعدل المقروض كبيرا.أما طبيعتها فتحدد وفقا للموضوع المتمثلة في :

- القروض العامة : و التي تضم تسهيلات الصندوق ، وهو قرض لتسديد الإختلالات الظرفية لخزينة المؤسسة و لا يعاد خصمه من البنك المركزي . سقف القرض يمثل(30 يوما) من رقم الأعمال خلال السنة.
- السحب على المكشوف : موجه لمعالجة الإختلالات الدائمة لخزينة المؤسسة ، يمكن خصمه من البنك المركزي (طلب التمويل من البنك المركزي) ، سقف القرض يمثل (15 يوم) من رقم الأعمال خلال السنة.
- قرض الموسم : هو طلب تمويل يكون في حالة إنتاج موسمي و توزيع سنوي كعملية تصبير الزيتون أو في حالة إنتاج سنوي و توزيع موسمي كبيع الأدوات المدرسية .
- قروض الربط: و هي تربط بين مجموعة من القروض ولكن مدتها تكون صغيرة و بمعدل خصم مرتفع .
- القروض الخاصة : و هي تضم : تسبيقات على الصفقات العمومية ، و الخصم التجاري .

- القروض بإلتزام : و يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية منه :

الضمان الإحتياطي ، الكفالة و القبول .

4. **القيام بجميع العمليات المتعلقة ب :** الإكتتاب ، الخصم ، شراء الأوراق التجارية ، الوصلات ، الدفعات ، المبالغ المصدرة من قبل الخزينة العمومية أو الشركات العمومية (شركة سونلغاز زبون للبنك).
5. **منح قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستثمار :** يقوم البنك كذلك بتقديم قروض إستثمارية متوسطة الأجل فقط ، وبمعدلات فائدة تقدر 5.25% في حالة التمويل الفردي فقط من طرف البنك. علما بأن نسبة مساهمته لا تتجاوز 60% من إجمالي مبلغ الإستثمار. أما في حالة مشاركة مؤسسات أخرى البنك في تمويل القرض مثلا C.N.A.C أو A.N.S.E فإن معدل الفائدة يكون 2.625% وعملية التمويل المشترك مع المؤسسات الأخرى هي مفروضة على البنك من قبل الدولة تماشيا مع مخططها الهادف إلى تحقيق الإنعاش الإقتصادي الوطني. أما فيما يخص طرق التمويل المتبعة في وكالة "ب و ج" مغنية، فهي الطرق الكلاسيكية فقط. أي عن طريق القروض المتوسطة والطويلة الأجل. وهو لا يستعمل الطرق الحديثة في التمويل (التمويل الإيجاري).
6. **وظائف أخرى :** إضافة إلى كل هده الوظائف ، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بعدة خدمات أخرى كفتح الحسابات و منح الشيكات ، خدمات التعهدات و الإتفاقيات (Conventions) . . .

المطلب الثالث : الشروط الوثائق اللازمة لمنح قرض إستثماري و أنواع المخاطر التي يراعيها البنك و كيفية مجابهتها

من خلال هذا المطلب ، سوف نتعرض إلى الشروط و الوثائق اللازمة لمنح قرض إستثماري من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري لمدينة مغنية ، الإجراءات المتبعة لدراسة الملفات وكذا المخاطر التي يتم مراعاتها.

الفرع الأول : الشروط والوثائق اللازمة لمنح قرض إستثماري من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري لمدينة مغنية

أثناء القيام بعملية منح قرض إستثماري يجب توفر مجموعة من الشروط و الوثائق .

1. الشروط اللازمة لمنح القروض البنكية :

يشترط البنك أن يكون طالب القرض زبونا لها وله حساب في نفس الوكالة على الأقل ستة أشهر.

يشترط البنك على موظفيه متابعة حركة كل الحسابات حتى تتوفر لديهم جميع المعلومات اللازمة عن الزبائن. و الشكل النموذجي لورقة تتبع حركة حسابات الزبون موجودة على الملحق رقم 01

الإطلاع على الملف يكون بعناية وسرعة كبيرة. تحليل ملف القرض يتم في إطار قواعد حكمة تقدير الخطر حسب وكالة BNA وتشترط موافقة الزبون على قرار البنك أيا كان.

2. الوثائق اللازمة لمنح القروض البنكية :

يجب على كل زبون يرغب في طلب قرض القيام بالخطوات التالية:

- مقابلة شخصية مع مدير الوكالة
- تقديم طلب الإستفادة من القروض يتضمن قيمته و الغرض منه
- تقديم كشوفات عن حالة الحساب الجاري
- تقديم الدراسة التقنوا اقتصادية للمشروع. والشكل النموذجي للورقة الممنوحة من البنك للزبون لتقديم دراسته موجودة على الملحق رقم 02.
- جلب كل الوثائق الجبائية و شبه جبائية حتى تظهر صحة و خلوة ذمة الزبون المالية من الضرائب .

تقديم الضمانات الكافية و إمضاء الزبون على وثيقة سند الأمر.

- بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الوثائق الأساسية: في حالة طالب القرض يكون شخص معنوي يجب تقديم عقد للشركة، ومعلومات عن الشركاء. في حالة طالب القرض يكون شخص طبيعي يجب تقديم سجل تجاري، بطاقة التعريف الوطنية، السيرة الذاتية. ويتم تسجيل هذه المعلومات في الوثيقة المدرجة ضمن الملحق رقم 02.

الفرع الثاني :أنواع المخاطر التي يراعيها البنك الوطني الجزائري عند دراسة ملفات القروض وكيفية مجابهتها

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها عند منحه للقروض ، فهو يأخذ دائما الإحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حدتها ، لأن احتمال تعرضه لها يبقى دائما واردا.

في 01 جانفي 1992 ، الجزائر قامت بتطبيق النظم الاحترازية للوقاية من المخاطر الإئتمانية ، وهذا تطبيقا للأمر رقم 11-09 الصادر بتاريخ 1991/08/14 ، والمتعلق بتحديد النظرة الاحترازية في تسيير البنوك والمنظمات المالية ، وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي:

1. **توزيع وتغطية المخاطر:**

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك التجارية عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في منح القروض أن لا يتجاوز مبلغ الأخطار المحتملة مع نفس المستفيد النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية :

- 40 % ابتداء من أول جانفي 1992.
- 30% ابتداء من أول جانفي 1993.
- 25% ابتداء من أول جانفي 1995.[1]

مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين = مبلغ الأخطار / الأموال الخاصة الصافية

ويجب أن تكون هذه النسبة أصغر أو تساوي من 10.

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعادلات الخاصة بالملاءة المالية.

2. **نسبة الملاءة المالية :**

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر الائتمان المتكلفة والناتجة عن عملية توزيع القروض.

نسبة الملاءة المالية = الأموال الخاصة الصافية / مجموع الأخطار المرجحة

[1] Banque D'Algérie,Instruction N°=74-94,du 29 novembre 1994,relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et des établissements Financier, Art N°=02

وقد حددت هذه النسبة ب 8 % كحد أدنى، يجب على البنوك التجارية احترامه وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999، وللحصول على هذه النسبة يجب تحديد الأموال الخاصة الصافية والأخطار المرجحة.

3. **مجابهة المخاطر الائتمانية:**

في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون تسديد مستحقاته في الوقت المحدد لسبب أو لآخر، ولكي يتمكن المصرفي من مواجهة هذه الوضعية يقوم بإتباع الخطوة التالية:

المرحلة الأولى : بمجرد ظهور أول حادث لعدم الدفع ، يقوم البنك بتنبيه الزبون بواسطة رسالة موصى عليها على ضرورة تسوية وضعيته في أجل أقصاه ثمانية (08) أيام ، بحيث يبقى في هذه المرحلة لمدة ثلاثة أشهر، أين يحاول المصرفي تحصيل مستحقاته بطريقة ودية.

المرحلة الثانية: بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تواجد الملف في مرحلة التحصيل الودي ، ولم يقم الزبون بتسديد مستحقاته ، يبدأ البنك باتخاذ الإجراءات التالية :

- الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون.
- الحجز التحفظي.
- استعمال الضمانات سواء تعلق الأمر بالمحل التجاري، المعدات والأدوات أو الرهن العقاري.

وهذه العمليات كلها تصب في مجال تحصيل واسترجاع القرض الممنوح للزبون المتخلف عن التسديد.

المبحث الثاني : دراسة ملف طلب قرض إستثماري.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة مختلف المراحل التي تقوم بها وكالة "ب و ج" مغنية عند إقدامها على منح قرض استثماري.والشكل النموذجي لدراسة ملف طلب القرض موجودة في الملحق رقم 03

المطلب الأول : التقديم العام للمشروع الإستثماري.

1) تقديم المشروع :

في الملف الذي درسناه ، يتمثل طلب القرض إستثماري في طلب بغرض التوسيع (شراء معدات و أدوات) في مؤسسة فردية ذات المسؤولية المحدودة EURL والتي أنشأت سنة 1980م برأس مال قدره 3500000 دج. تسيير وإدارة المؤسسة مؤمنة من طرف الشخص "س,س" البالغ من العمر 44 سنة ، والذي يملك خبرة واسعة في مجال الأشغال العمومية.

جدول يوضح قيمة المساهمة الشخصية و قيمة القرض :

البيان	القيمة (دج)	النسبة
المساهمة الشخصية	4170791.69	60%
القرض البنكي (قرض متوسط الأجل)	2782000	40%
المجموع	6952791.69	100%

من إعداد الطالبين

2) الوثائق المطلوب تقديمها :

عند تقدم مقترض بطلب قرض عند البنك الوطني الجزائري ، يتوجب عليه تقديم الوثائق التالية : طلب قرض استثماري ، دراسة تقنوا اقتصادية ، فاتورة أولية عن الآلات و المعدات الراغب في شرائها ، جدول تقديري لحساب النتائج و للموارد و الإستخدامات لمدة خمس سنوات (عمر المشروع) .

3) علاقة البنك بالمؤسسة :

أما عن علاقة البنك بالمؤسسة : "س،س" زبون قديم للوكالة ، فتح حسابه في وكالة "ب و ج" مغنية منذ عشرين سنة . الزبون "س،س" قد تحصل على قرض إستغلال لمدة ثلاثة سنوات و قد أنهى قرضه و أتم جميع أقساطه في الأوقات المحددة.

4) تأثيرات المشروع

المشروع سيكون له تأثير نفعي على المستوى الإجتماعي والإقتصادي ، سوف يخلق 4 مناصب شغل دائمة.

5) دراسة السوق

بالأخذ بعين الاعتبار قدم نشاط المؤسسة في هذا المجال ، فالمؤسسة تملك حصة مهمة من السوق .

الهدف من علاقة البنك بهذا الاستثمار هو تحسين النشاط ، لكي يلبي احتياجات الطلب من الزبائن .

بعد أن تحققنا من أن المشروع مؤهل اقتصاديا ننتقل إلى دراسة المردودية التي تمتد خلال فترة 5 سنوات من الإستثمار، هذه المدة ترتبط بمدة حياة المعدات والأدوات ، بشكل عام تقييم المر دودية لهذا المشروع سيدرس في مرحلتين:

- ❖ التقييم والتحليل قبل تقديم الموارد المالية موجه لتقدير عوائد المشروع.
- ❖ التقييم والتحليل بعد تقديم التمويل موجه لتقدير شروط وظروف تمويل المشروع.

المطلب الثاني : الدراسة المالية للمشروع

الفرع الأول : الدراسة قبل التمويل

مدة الإنجاز: تقدر مدة إنجاز هذا المشروع بخمس سنوات مع عدم تسديد خلال السنة الأولى

1. تكلفة المشروع

- فاتورة أولية عن الآلات و المعدات : هي فاتورة مبدئية يقدمها المقترض للبنك و هي تحتوي على مختلف التكاليف التي سيغطيها القرض.

السنة / البيان	1	المجموع
الآلات و المعدات	6953	6953
ضرائب جمركية DT/I		0
مصاريف غير متوقعة		0
BFR	2250	2250
المجموع	9203	9203

BFR: يمثل الأموال اللازمة لبداية النشاط و التي تعطي جزء من نفقات الإستغلال خاصة المصاريف المتعلقة بالمواد الأولية ومصاريف المستخدمين ، حيث أخذت

BFR : يمثل 15 يوم بالنسبة للمواد الأولية ، 30 يوم بالنسبة لمصاريف المستخدمين (الأجور).

2. الدراسة التقنوا إقتصادية

و هي تتضمن جدول إهتلاك القرض و جدول حسابات النتائج و جدول الموارد و الإستخدامات التقديري.

- جدول إهتلاك القرض:

البيان	المبلغ	المدة	1	2	3	4	5	المجموع
آلات ومعدات	6953	5	1391	1391	1391	1391	1391	6953
ضرائب جمركية	00		00	00	00	00	00	00
مصاريف غير متوقعة	00		00	00	00	00	00	00
الإهتلاكات			1391	1391	1391	1391	1391	6953

الجدول هو عبارة عن جدول إهتلاك للقرض يوضح أقساط و كيفية إهتلاك الإستثمار و التي تكون خلال 5 سنوات مع إنعدام الضرائب الجمركية و المصاريف الغير متوقعة.

- جدول تقديري لحسابات النتائج :

و ما يلاحظ على جدول حسابات النتائج أن رقم الأعمال ثابت خلال 5 سنوات و أن نتيجة الإستغلال و النتيجة الصافية المحققة موجبة و متناقصة.

السنوات	1	2	3	4	5
رقم الأعمال	65000	65000	65000	65000	65000
الإستهلاك	50473	50473	50500	50700	51000
الخدمات	530	550	580	600	700
القيمة المضافة	13997	13977	13920	13700	13300
مصاريف المستخدمين	1335	1400	1400	1500	1500
الضرائب	1300	1300	1300	1300	1300
قيمة الإستغلال الخاصة	11362	11277	11220	10900	10500
مصاريف متنوعة	420	420	410	410	410
مخصصات الإهتلاك	1391	1391	1391	1391	1391
نتيجة خاصة للإستغلال	9551	9466	9419	9099	8699
معدل IBS	25%	25%	25%	25%	25%
مبلغ الضريبة IBS	2388	2367	2355	2275	2175
النتيجة الصافية	7164	7100	7065	6827	6525
التدفقات النقدية CAF	8544	8490	8455	8215	7915

- جدول الموارد و الإستخدامات التقديري :

السنوات	0	1	2	3	4	5
الموارد						
قدرة التمويل الذاتي		8554	8490	8455	8215	7915
القيمة المتبقية						0
عائد احتياج رأس المال						2250
مجموع الموارد	00	8554	8490	8455	8215	10165
الإستخدامات	00					
الإستثمار الأساسي	6953					
تغير في احتياج رأس مال العامل	2250					
مجموع الإستخدامات	9203	00	00	00	00	00
تدفقات الخزينة	-9203	8554	8490	8455	8215	10165
تدفقات محققة	-9203	7618	6869	6219	5492	6313
التدفقات التراكمية المحققة	-9203	-1427	5586	11936	17545	23859

من خلال الجدول نلاحظ أن التدفقات الصافية المحققة تصبح موجبة إبتداء من السنة الثانية و مردودية المشروع الممثلة في lavan جد مرضية :

فمن أجل معدل تحيين : 10 % ، VAN=+21696

DRA = 1 سنة و 2 شهور (فترة الإسترجاع)

مؤشر الربحية IP = 2.35 دج أي كل 1 دج مستثمر سيولد 2.35 دج .

نستنتج أن كل العمليات المحصل عليها جد مرضية و عليه سنقوم بدراسة تقديرية بعد التمويل من أجل تحديد أثر التمويل في مردودية المشروع .

التعليق :

بعد حصول البنك على مختلف الوثائق ، قام بدراسة السوق و التي اعتمدت فيها على أقدمية المؤسسة (33 سنة) و على حصتها السوقية.

و لكن ما يعاب على هذه الدراسة السوقية أنها سطحية ، فهي لا تقوم بأي دراسة ميدانية و لا تأخذ عين الإعتبار المتغيرات الخارجية الأخرى .

الفرع الثاني : الدراسة بعد التمويل (الدراسة التقديرية):

هدف البنك من تمويل هذا القرض هو تطوير و توسيع نشاط المؤسسة من خلال كراء الآلات و المعدات المختلفة للمصالح العمومية و الخاصة.

بعد قبول البنك منح القرض فإنه سيقوم بدراسة تقديرية للتمويل و التي تمر على 6 مراحل:

- جدول إهتلاك القرض (Etablissement de l échéance de remboursement : KDA) :

السنوات	0	1	2	3	4
مبلغ القروض	2782	2782	2226	1669	1113
قسط الإهتلاك	-	696	696	696	696
قسط الفائدة	146	146	110	73	37
الدفعات	146	842	805	769	732

يلاحظ من الجدول أن البنك قام بإقراض مبلغ 2782000 دج : حيث إهتلاكها يبدأ مع السنة الثانية و ذلك لأن البنك أعفى المقترض من الدفع في السنة الأولى .

- جدول مخصصات الإهتلاك (DOTATIONS DE AMORTISSEMENT) :

السنوات	1	2	3	4	5
مخصصات سابقة	1391	1391	1391	1391	1391
إهتلاكات وسطية	49	49	49		
مجموع المخصصات	1440	1440	1440	1391	1391

يوضح الجدول تخصيصات الإهتلاكات للمؤسسة المقترضة خلال مدة القرض .

- جدول حسابات النتائج

السنوات	1	2	3	4	5
قيمة الخامة الإستغلال	11362	11277	11220	10900	10500
مصاريف متنوعة	420	420	410	410	410
مخصصات الإسهتلاك	1440	1440	1440	1391	1391
مصاريف مالية	146	110	73	37	00
نتيجة الإستغلال الخامة	9356	9307	9297	9063	8699
معدل IBS	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25
مبلغ الضريبة IBS	2339	2327	2324	2266	2175
النتيجة الصافية	7017	6980	6973	6797	6524
CAF	8457	8420	8413	8188	7915

نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافية المتوقعة عد التمويل موجة على طول مدة الإستثمار .

- جدول الموارد و الإستخدامات :

السنوات	0	1	2	3	4	5
الموارد						
قدرة التمويل الذاتي CAF		8457	8420	8413	8188	7915
القيمة المتبقية VRI						00
RBFR						2250
المبلغ المقترض	2782					
مبلغ مدفوع من المستثمر	6567	00	00	00	00	
مجموع الموارد	9349	8457	8420	8413	8188	10165
الإستخدامات						
الإستثمار الأساسي	6953					
التغير في إحتياج رأس المال (ΔBFR)	2250					
قسط الفائدة	146					
قسط الإستهلاكات		696	696	696	696	
مجموع الإستخدامات	9349	696	696	696	696	00
تدفقات الخزينة	00	7761	7725	7717	7492	10165
تدفقات الخزينة التراكمية	00	7761	15486	23203	30696	40861

- جدول يبين مردودية الأموال الموظفة :

السنوات	0	1	2	3	4	5
حصة المقترض	6567	00	00	00		
تدفقات الخزينة	00	7761	7725	7717	7492	10165
Tresorie Actionnaire	-6567	7761	7725	7717	7492	10165
Tresorie Actcumulée	-6567	1194	8919	16636	24128	34294

بعد توظيف مبلغ القرض في الإستثمار نلاحظ أن :

- مبلغ القرض لم يؤثر على مردودية المشروع ،فالمشروع حقق: VAN= +21909 دج.
- معدل مردودية الأموال الخاصة أكبر من معدل مر ودية المشروع (TREP>TRI) و هذا يعني أن المشروع يحقق أثر الرافعة أي زيادة الأموال الخاصة تؤدي إلى إنخفاض الديون .
- عندما نقارن التدفقات الصافية للخزينة مع حصة المستثمر ، نحصل على معدل مردودية مهم ، مع DRI = 10 أشهر من قبل المستثمر .

كل هذه العمليات تسمح بتوقع مجموعة من العمليات :

- زيادة سرعة سيرورة هذا الفرع ذو المردودية المرتفعة .
- اللجوء إلى التسديد المسبق للديون .
- رفع رأس مال المؤسسة .

المطلب الثالث : التقرير النهائي (إتخاذ القرار)

باعتبار الإمتيازات التي يتمتع بها المشروع:

- إقتصاديا نافع و مهم ، سيقوم بتوظيف دائم لأربعة (4) أشخاص .
- تقنيا يمكن تحقيقه .
- ماليا ، مربح و يحقق عوائد جيدة .

وعلى أساس الدراسات السابقة التي قمنا بها و التي عبرت فعلا عن إمكانية تسديد مبلغ القرض خلال المدة المحددة (05 سنوات) بالإضافة إلى كل الضمانات الممنوحة للبنك والمتمثلة في:

- الأدوات و المعدات المشتراة .
- مجموعة من سندات الأمر موقعة من طرف المقترض ،
- الضمانات المقدمة أثناء حصوله على قرض الإستغلال السابق .

و التي يتم تسجيلها في الوثيقة الموضحة على الملحق رقم 02

قررت لجنة القرض منحه قرض متوسط الأجل (CMT) بنسبة 40%.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا التطبيقية للبنك الوطني الجزائري فرع مغنية ، استخلصنا أن البنك يقوم بوظائف كثيرة و متنوعة و لكنها لا تتماشى بصفة كبيرة مع متطلبات الإقتصاد الوطني و العالمي ومن أمثلة ذلك عدم استخدامه للطرق الحديثة في تمويل القروض أي القرض الإيجاري .

و البنك الوطني الجزائري جد حذر عند تقديمه للقرض ، فهو يقوم بمجموعة من الدراسات المالية و التقنوا اقتصادية التي على أثرها يتخذ قرار إما بقبول أو رفض طلب القرض .

و البنك الجزائري عند قيامه بهذه المهام ، فهو يساهم في النمو الإقتصادي بشكل خاص و في التنمية الإقتصادية بشكل عام للدولة أما الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح ، و التي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض ، و التي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها ، و المتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها ، أو أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة ، أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه ، أو عن أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة ، أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه ، أو عن أسباب ناتجة عن البلد الذي يمارس فسه المقترض نشاطه ، و من أجل ذلك يقوم البنك بتقدير و قياس المخاطر الإئتمانية لكي يتنبأ بها قبل حدوثها ، و يعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها ، و يستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد .

بالرغم من كل هذه الإجراءات التي يقوم بها البنك قبل منح القرض ، فهو يقوم بإجراءات وقائية أخرى تسمح له بالتقليل من المخاطر الإئتمانية و التخفيف من حدتها .

خاتمة

خاتمة عامة:

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الدور الفعال للجهاز المصرفي في تدعيم عمليـــة تمويـــل إحتياجات المؤسسة عن طريق القروض ، ومن أهم مؤسسات الجهاز المصـــرفي للبنـــوك التجارية التي تقوم بدور الوسيط المالي من خلال وظائفها المختلفة خاصـــة تلـــك المتعلقـــة بعملية الإقراض.

-إن الإقراض عملية مليئة بالمخاطر ولهذا تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك ، فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة التي تطرقنا لها في الجانب النظري إلى توضيح مفهوم وأهمية وبعض أنواع القروض البنكية ، وكذا طرق وكيفية منح القروض، والمخاطر التي تنشأ من جراء القيام بعملية الإقراض ، إضافة إلى الضمانات التي يفرضها البنك ولقد تدعم بحثنا أكثر من خلال الدراسة التطبيقية لمنح قرض الإستثمار.

النتائج المتوصل إليها:

وبعد إلمامنا بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية التي يمكن حصـــرها فيما يلي:

-تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في تقديم القروض ، ومنه المساهمة في إنعاش النشـــاط الإقتصادي.

- إن عملية منح القروض لا تخلوا من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم البنك بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون.

إضافة إلى كل هذه الدراسات يطالب البنك بضمانات كافية لتغطية المخاطر الممكنة من أجل ضمان استرجاع حقوقه وتحقيق المردودية.

- يتعامل البنك عند منحه للقروض مع زبائنه بحذر وهذا من أجل التقليل من أخطار عـــدم التسديد والتأخير في آجال التسديد وذلك بإتخاذ إجراءات وقائية تتمثل خاصة في الضمانات بنوعيتها الشخصية والعينية كما يعتمد على دراسة تحليلية لملفات طلب القروض بناءا على معايير ذاتية أكثر منها موضوعية.

الإقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج المذكورة أعلاه والتي توصلنا إليها يمكننا أن نقدم التوصيات التالية:

- في حالة منح القرض يجب على البنك دراسة الملفات دراسة دقيقة ومفصلة مـــن أجـــل التقليل أو تفادي المخاطر.
- في حالة حدوث المخاطر على البنك أن يدرس أسباب وقوعها قبل التوجه إلى التحاكم.
- إن إقتصاد السوق يحتم اليوم على البنوك التجارية الإرتقاء إلى مستوى البنوك العالميـــة بتحسين أدائها وتقديم خدماتها خاصة فيما يتعلق بعمليات الإقراض لفائدة الأفراد
- التوسع والتعمق في تحليل الوضعية المالية لدراسة ملف القرض ويكون ذلك من خـــلا التوسع في حسابات النسب.

آفـــــــــاق البحث:

وعلى أساس موضوع دراستنا" آليات الإقراض البنكي ومخاطره" إرتأينا أن نقترح بعض المواضيع المكملة لهذا الموضوع والتي نعتبرها كبحوث للطلبة اللاحقين:

- دراسة المشاكل التي يواجهها البنك من ناحية عدم شفافية البيانات المقدمة مـــن طـــرف الزبائن وكيفية تقييمه للضمانات اللازمة لتفادي المخاطر.

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول أن نتائج دراستنا هي جهد يضاف إلـــى المجهـــودات التـــي سبقتنا في هذا المجال ونرجوا من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقـــدر ضـــئيل فـــي الإلمام بجوانب الموضوع، وأن نكون قد خطونا بهذا العمل خطوة في سبيل البحث العلمي، ونتقدم باعتذارنا لأي تقصير أو خطأ تخلل هذا العمل فإن وفقنا فمـــن الله عـــز وجـــل وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان والإله وحده الموفق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.
2. عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدارالجامعية ، مصر 2000.
3. رفقة المحجوب المالية العامة ، دار النهضة العربية 1997.
4. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
5. محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
6. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
7. زياد رمضان سليم، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1996.

II. المذكرات:

1. بختاوي زهراء،تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف في منح القروض البنكية مع دراسة حالة بنك BDL مغنية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص الأساليب الكمية في إتخاذ القرار ، المركز الجامعي أبي بكر بلقايد بتلمسان 2011-2012.

المراجع باللغة الفرنسية

I. les livres :

1. Mansouri Mansour,"Systéme et pratiques bancaires en algérie",Edition Houma,algérie,2006,p169.
2. Jean-yves capul,dictionnaire d'économie et de sciences socials,Hatier,nouvelle edition,2009,france,p218.

الملاحق

MOUVEMENT DU COMPTE (en milliers de dinars)

MOUVEMENT DU COMPTE		MOIS	POSITIONS EXTREMES						DUREE DES PERIODES Créditrices	OBSERVATIONS
DEBIT	CREDIT		DATE	D/C	MINIMUM	DATE	D/C	MAXIMUM		

MOUVEMENT D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)

Année	Montant cumulé des remises	Risques en cours au	Appréciation du papier
19			Montant
19			Qualité
19			Longueur
			% impayés

MOUVEMENT D'AVALS ET D'OBLIGATIONS CAUTIONNEES

Trimestre	Utilisation cumulée du trimestre		en cours		
	Aval	O.C.	échéance	Aval	O.C.

Exposé de l'affaire

1°) Indiquer éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.

2°) S'il s'agit d'une première demande l'exposé doit énumérer :

- les membres du Conseil d'administration ou les principaux dirigeants
- les renseignements recueillis auprès de 3 sources d'information

3°) Se conformer au cavenas type de la demande de crédit (cf. circulaire n° 339) en respectant la disposition des titres suivants :

- origine de l'affaire
- Administration et modifications éventuelles
- objet du crédit
- moyens
- bilan
- activité
- Besoins et issue des crédits

ب و ج
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Succursale

Date de l'Entrée en Relations

Date de la Demande Initiale

Siège

DESTINATAIRE

COMPTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONTRACTES
LE ..... PAR .....
PREMIERE DEMANDE OU RENOUVELLEMENT

Nom ou raison sociale et forme de la Société et capital Activité professionnelle Domicile N° d'immatriculation ou RC	N° DU COMPTE INDICE D'ACTIVITE MATRICULE SCAR

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au .....
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	

INTERETS	ESCOMTE	COMMISSIONS
Tarif N° Intérêts Créditeurs Intérêts Débiteurs	Taux d'escompte	— sur Avals — sur Cautions

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou Désignation des Titres	COURS	MONTANT

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
CADASTX	HYPOTH.					

BILAN (en milliers de dinars)

	19	19	19
Fonds (Social			
(Personnel.....			
Réserves			
Résultats reportés			
Actif net			
Résultats nets de l'exercice			
(+) ou (-)			
Emprunts bancaires à terme			
Autres emprunts à terme			
C/C associés bloqués			
Ressources permanentes			
Investissements			
Investis. Hors exploitation			
Val. temp. immob. (V.T.I.)			
Amortissements			
Immobilisations nettes			
Fonds de roulement			
Stocks			
Réalisable			
Disponible			
Exigible à vue dont			
C/C associés			
et passif prévilégie			
Besoin en Fonds de roulement			
Capacité d'autofinancement			
Actif hors bilan			
Actif fictif non amorti.			

Avis du responsable des engagements

Autres banques et crédits accordés

RATIOS

Dettes / Fds prop.	F.R. / S+R	C.A. / Stocks
Dis+R+S / Dettes à CT	Résultats / CA	Résultats / Fds prop.

SCAR au .....

Crédits bancaires	Total autor.	Total Util.	Nos autor.	Notre %
Par caisse				
Par escpte				
Par OCD				
Par Aval. - Caut.				
Par CMT				

	19	19	19
Chiffre d'Affaires			
Notre part			

Mouvements (mob. exclues)	cpte	Escompte	% imp.
Semestre			
Semestre précédent			

Cautions	Surface	Date

Contentieux	Garanties	fiscal
en règle oui - non	en règle oui - non	en règle oui - non

Décision du directeur de la succursale

SUITE DE L'EXPOSE

Agence ou Succursale

.....le.....19..

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

الملخص:

البنك عبارة عن قطاع مالي ينصب نشاطه على العمليات النقدية من إيداع الأموال وإقراضها واستبدال العملات إلى غير ذلك ، غير أن أكثر ما يجذب العملاء إليه هي عمليات الإقراض ، بحيث تعتبر القروض أهم نشاط مربح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل ، هذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة نفقات الإستغلال ، وعجز الخزينة كما توجه أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات.

غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض ، فلا يمكن تقديم قرض دون احتمال وجود مخاطر ولو بنسبة ضئيلة ، مما يوجب على البنوك وضع سياسة إقراضية على درجة عالية من الدراسة لتفادي المخاطر أو تقليلها ، كاللجوء لإجراءات وقائية تتمثل في أخذ الضمانات العينية والشخصية.

الكلمات المفتاحية : سياسة الإقراض ، قروض الإستثمار، قروض الإستغلال، مخاطر القروض ، الضمانات .

Résumé

Banque est un secteur financier qui concentre ses activités sur les opérations de trésorerie du dépôt des fonds et leur prêt et remplacer les monnaies à l'autre , mais ce qui attire la plupart des clients, il est prêt opérations , ce qui est un prêt l'activité la plus lucrative qui vise à la banque de faire un profit adéquat avec moins de risque , ces prêts sont dirigés principalement pour financer les besoins à court terme permettent de confronter les frais d'exploitation , et l'incapacité du Trésor et également servi à financer des projets d'investissement qui permettent le développement de la capacité institutionnelle .

Cependant, les banques sont exposées aux risques sont nombreux et variés lors de l'octroi des prêts, il ne peut pas offrir un prêt sans la possibilité d'un risque, même si par un petit pourcentage, ce qui exige une politique banques prêtant une grande étude afin d'éviter le risque ou réduire, comme le recours à des mesures de prévention est de prendre la garantie et personnelle.

Mots clés : crédit de la politique, les crédits investissement, les crédits d'exploitation, les risques des crédits, des garanties.

Abstract:

Bank is a financial sector that focuses its activities on the cash operations of the deposit of the funds and their lending and replace the currencies to the other , but what attracts most customers it is lending operations , so that is a loan the most lucrative activity which seeks the bank to make a profit adequate with less risk , these loans are directed mainly to finance short-term needs allow expenses to confront exploitation , and the inability of the Treasury and also went to finance investment projects that allow the development of institutional capacity.

However, the banks are exposed to the risks are many and varied when granting loans, it cannot offer a loan without the possibility of a risk, even if by a small percentage, which requires banks policy lending a high degree of study in order to avoid the risk or reduce, such as resorting to preventive measures is to take the collateral and personal.

Key words: policy lending, investment loans, loans exploitation, the risk of loans, guarantees.